

خطة نزع الجنسية

ينضم اقتراح تعديل قانون المواطنة لخطة ليبرمان لتبادل الأراضي- ليشكلا تحركا هدفه دفع الأقلية العربية وإخراجها من الدولة.

رون جيرليتس
07.10.10

حتى قبل أن تهدأ العاصفة التي أثارها خطة وزير الخارجية لتبادل الأراضي والسكان التي عرضت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وإذ بالحكومة تسارع لإقرار اقتراح إضافي من مدرسة رئيس إسرائيل بيتنا- اقتراح قانون يطالب بقسم اليمين لدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، كشرط للحصول على الجنسية. من المهم التمعن في الدلالات الحقيقية لهذه الخطة، المتضافرة مع بعضها البعض والرامية لتحقيق نفس الأهداف.

سيمنع تطبيق اقتراح القانون أو يحرم ، نظريا وعمليا، مواطنين عرب يطلبون الحصول على الجنسية وليسوا مستعدين للاعتراف بالدولة كدولة يهودية، من الجنسية إن هذا الطلب بأن يعرب العرب عن تأييدهم ليهودية الدولة ليس طلبا أخلاقيا، لأن معناه مطالبتهم بأن يؤيدوا ميزة الدولة التي تشكل وفق مفهومهم مسيبا رئيسيا لمأساتهم التاريخية وللتمييز المتواصل ضدهم.

وفي الوقت ذاته فإن هذا الطلب يتناقض مع المفهوم الأساسي للديمقراطية - التي لا تطالب مواطنيها بتبني مواقف محددة. لفهم دلالات خطة ليبرمان، يجب، بداية، كشف الخدعة الكامنة تحت اسم "خطة تبادل الأراضي"- وكأننا أمام عملية متوازية لتبادل أراضٍ بين دول، والأمر ليس كذلك.

ففي المناطق الواقعة خلف الخط الأخضر يعيش مواطنون إسرائيليون استوطنوا في مستوطنات بعد 1967، وهم الآن، وفق الخطة، سيحافظون على مكان سكنهم الجديد وعلى مواظنتهم. في المقابل، فإنه في المناطق المعدة للتبادل داخل الخط الأخضر يعيش، منذ سنوات طويلة، حتى قبل قيام الدولة، مئات آلاف المواطنين العرب، الذين ستسحب منهم بفعل الخطة جنسيتهم. وعليه فإن جوهر الخطة الحقيقي والاسم اللائق بها هو "خطة نزع الجنسية".

هدف هذه الخطة ونتائجها واحدة ووحيدة- توجيه رسالة حادة للمواطنين العرب، وهي: إن مواطنكم في خطر. اجلسوا بصمت حتى لا ننتزعها منكم ونبقىكم مواطنين منزوعي الحقوق. عندما تصل هذه الرسالة من شخص يحمل لقب "نائب رئيس الحكومة" أو يقوده وزير العدل- يصبح التهديد رسميا ويصعد المواجهة الداخلية في إسرائيل. مع ذلك فإن فرص احتمالات "الخطة لنزع الجنسية" هو صفر. يجب أن نأمل بأن تشطب محكمة العدل العليا تشريعا يضع طالب المواطنة في امتحان ولاء.

أما بالنسبة لتبادل الأراضي- فإن فحصا متعمقا لجغرافية وديموغرافية المناطق التي يفترض أن يطالها تطبيق الخطة (وبالأساس في مناطق داخل الخط الأخضر المرشحة لإخراجها من الدولة)، وأخذ رد العالم على هذه الخطوة بالحسبان- يدل على أن هذه الخطة تفنقر لأي احتمال منطقي وواقعي لتطبيقها.

وبعرف ليبرمان أيضا ذلك جيدا، ولكنه يتصرف لكسب ربح انتخابي متوقع دائما لأن يكون من نصيب من يحرض ضد الأقليات ويسعى للتخلص منها. تكمن مشكلتنا جميعا بأن هذه الخطط الهاذية تحنل نصيبا وافرا من النقاش العام- وبدلا من البحث عن طرق حقيقية لتغيير العلاقات الهشة بين العرب واليهود في إسرائيل فإننا مشغولون بالتهديدات.

ولكن، يوجد هنا أيضا أمر قيمى، يهودى- صهيونى داخلى يستحق الالتفات إليه. لقد ولدت فكرة إقامة دولة إسرائيل في أوروبا، عند مفكرين صهاينة أدركوا أن أوروبا الحديثة والبرالية غير قادرة على استيعاب اليهود بين ظهرانيها. وقد لفظتهم في نهاية الأمر خارجا، في أحسن الحالات، وأوقعتهم في مصائد النيران في الحالات الشائعة. لذلك اجتمعنا في أرض إسرائيل، في خطوة تاريخية عادلة. وحتى في هذه الأيام السيئة يتوجب قول ذلك. لكن خطط ليبرمان تضيف مرحلة أخرى للمشروع اليهودى القومى: حرمان أو منع الجنسية من الأقلية العربية وإبعادها خارج الدولة.

وبعبارة أخرى، فإن الدولة التي أقيمت لمواجهة عدم القدرة على احتوائنا كأقلية- غير قادرة بدورها على احتواء أقلية.

يدور الحديث عن خطط معناها الإعلان علنا وعلى رؤوس الأشهاد عن عجز دولة إسرائيل، ثمرة المشروع الصهيونى، عن أن تكون ملونة، تعددية، وديمقراطية. وستكون المرحلة الأخيرة للمشروع الصهيونى، وفق هذه الخطة انتزاع الجنسية بالجملة وخلق دولة متجانسة وغير متسامحة.

إن مجرد طرح هذه الخطط لا يشكل فقط خطوة معادية للعرب، وإنما أيضا مناهضة للصهيونية - وبالأساس نذير سوء شديد لهذه البلاد وجميع سكانها، يهودا وعربا على حد سواء.

رون چيرليتس هو مدير مشارك لجمعية سيكوي لدعم المساواة المدنية